

Distr.: Limited
15 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 (ج) من جدول الأعمال

التممية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، أحمد مجدي (مصر) استنادا إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/77/L.35](#)

الحدّ من مخاطر الكوارث

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قرارها [216/75](#) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 وإلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة،

وإنه تشير أيضا إلى قرارها [230/73](#) المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو وجميع ما يتصل بها من القرارات السابقة، وإنه تشير كذلك إلى ما قرره بشأن هذا الموضوع في المقرر 537/74 بآء المؤرخ 11 آب/أغسطس 2020،

وإنه تشير كذلك إلى إعلان بِنداي⁽¹⁾ وإطار بِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽²⁾،

(1) القرار [283/69](#)، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.



وإذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية⁽³⁾، وجدول أعمال القرن 21⁽⁴⁾، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21⁽⁵⁾، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة⁽⁶⁾، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)⁽⁷⁾، وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁸⁾، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽⁹⁾، وإذ تسلّم بالروابط القائمة بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية الحضرية المستدامة،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الناس إزاء مخاطر الكوارث، يعكس خطة عام 2030، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

(3) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(4) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(5) القرار د-19/2 المرفق.

(6) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(7) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(8) القرار 288/66، المرفق.

(9) القرار 256/71، المرفق.

وإذ تكرر تأكيد ما جاء في إطار سنداى من دعوة إلى الحدّ بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان،

وإذ تشير إلى أن إطار سنداى ينطبق على المخاطر المحدودة النطاق والواسعة النطاق، المتكررة وغير المتكررة، والكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان، وكذلك الأخطار والمخاطر البيئية والتكنولوجية والبيولوجية ذات الصلة بها،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها من عدد الكوارث وحجمها وتأثيرها المدمر في السنة الحالية والسنوات الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وانعدام الأمن الغذائي وتحديات متصلة بالمياه وتشرّد واحتياجات إنسانية وعواقب سلبية طويلة الأمد على الصعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تسلّم بأن مخاطر الكوارث تتسم على نحو متزايد بالتعقيد والطابع النيوي وبأن الأخطار يمكن أن يتسبب أحدها بالآخر مع آثار متعاقبة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، وعلى كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وبأنه ينبغي الاسترشاد بالترابط القائم بين المخاطر عبر الأبعاد والنطاقات المتعددة والآثار السلبية غير المقصودة المحتملة في السياسات والاستثمارات الإنمائية، مع التشديد على أن هذه السياسات ينبغي أن تكون موجهة نحو بناء القدرة على الصمود وتحقيق الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁰⁾ وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وتقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام 2022، وإذ تشدد على أهمية الفهم المتكامل لمخاطر الكوارث في تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس⁽¹¹⁾ وإطار سنداى،

وإذ تسلّم أيضا بأهمية تعزيز السياسات والتخطيط من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر التشرّد في سياق الكوارث، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والعاور للحدود والثنائي،

وإذ تلاحظ أن ظاهرة النيوي ذات طابع متكرر وأنها يمكن أن تؤدي إلى أخطار طبيعية واسعة النطاق وأن تنطوي على إمكانية الإضرار بالبشر على نحو جسيم، وإذ تشير إلى أن أقصى درجة من ظاهرة النيوي للفترة 2016/2015 كانت مشابهة في قوتها للأحداث التي وقعت في الفترتين 1983/1982 و 1998/1997، وهي من ثم كانت من أقوى ما سُجّل تاريخيا وتضرر بسببها أكثر من 60 مليون شخص خلال عامي 2015 و 2016 وخاصة في البلدان النامية، وخلفت آثاراً جسيمة قصيرة الأمد وطويلة الأمد على صحة الأفراد والاقتصاد وإنتاج الأغذية على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي، أضرت بوجه خاص بالسكان الذين يعتمدون في سبل معيشتهم على أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية، وإذ تلاحظ الآثار التي تخلفها مرحلة النيوي التي استتال أمدها من ظاهرة النيوي - التذبذب الجنوبي في السنوات الأخيرة على ارتفاع درجات الحرارة والجفاف وحرائق الغابات والأمطار الغزيرة والفيضانات، مع ما يترتب

(10) E/2022/55.

(11) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21.

على ذلك من آثار على سبل كسب العيش والأمن الغذائي وفقدان التنوع البيولوجي، وما يصاحبها من آثار تغير المناخ،

وإذ تؤكد من جديد ما يكتسيه تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية والأخطار الناجمة عن النشاط البشري، بما فيها الأخطار المتصلة بالطقس، والأخطار الناجمة عن دورات المناخ الطبيعية من قبيل ظاهرة النينو - التذبذب الجنوبي، والآثار السلبية لتغير المناخ، من أهمية في تقدير ومنع حدوث أضرار جسيمة وفي ضمان أن يتوفّر في الوقت المناسب قدر كاف من الإغاثة والإجراءات المبكرة والاهتمام بالسكان المتضررين لتعزيز قدرتهم على الصمود أمام آثار تلك الكوارث والأخطار، وإذ تسلّم في هذا الصدد بأهمية وضع استراتيجيات واعية بالمخاطر، واستحداث أدوات لتمويل مواجهة المخاطر، بما يشمل نُهج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث والنظم المنسقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، بما في ذلك الإبلاغ عن المخاطر في الوقت المناسب على الصعد المحلي والوطني والإقليمي،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بالألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تدرك أنه ثمة حاجة عاجلة وملحة إلى استباق مخاطر الكوارث والتخطيط لها والحد منها، وإذ تعرب عن بالغ القلق من الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ على التنمية المستدامة، وهي آثار عمقت مواطن الضعف في وجه الكوارث والتعرض للأخطار وأبرزت الحاجة الملحة إلى تنفيذ إطار سِندي كجزء لا يتجزأ من خطة عام 2030، وإذ تلاحظ في هذا الصدد أن التعافي من جائحة كوفيد-19 يتيح فرصاً لما ينبغي أن يواكبه من سياسات وإجراءات مركزة لفهم مخاطر الكوارث وتعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء على نحو أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار من خلال التعافي القادر على الصمود والمستدام والشامل للجميع، وكذلك التصدي للعوامل الكامنة المسببة لمخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في جميع النظم، ودمج الإدارة البنوية للمخاطر، وتعزيز النُهج المتعددة القطاعات والمتعددة الأخطار للحد من مخاطر الكوارث وترتيبات التمويل المتعلقة بمخاطر الكوارث ودعم التعافي المستدام والشامل للجميع، والتصدي لتغير المناخ باعتباره أحد العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث،

وإذ تشير إلى مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سِندي كمساهمة في إطار سِندي من أجل إقامة نُظم صحية قادرة على الصمود،

وإذ تشير إلى انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة) في يومي 24 و 25 أيلول/سبتمبر 2019 وإلى الالتزام بالحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود الوارد في الإعلان السياسي المعتمد⁽¹²⁾، وإذ تتطلع إلى انعقاد مؤتمر القمة المقبل المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023،

وإذ تسلم بأنّ تغير المناخ هو من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وبأنّ الآثار الوخيمة لتغير المناخ، باعتبارها عوامل مساعدة على تدهور البيئة والظواهر الجوية القصوى، قد تسهم في بعض الحالات، إلى جانب عوامل أخرى، في نزوح السكان الناجم عن الكوارث، وإذ تنوّه في هذا الصدد بالنتائج المتفق عليها دولياً ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽¹³⁾، واتفاق باريس⁽¹⁴⁾،

وإذ تسلم أيضاً بأن الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بفعل تغير المناخ والتي تزداد تواتراً وشدة، تعيق بشدة إحراز أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس، وإذ تشجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وكل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى انعقاد قمة العمل المناخي بدعوة من الأمين العام في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تشير أيضاً إلى المبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء المقدمة خلال مؤتمر القمة، وإذ تشير كذلك إلى قمة الشباب بشأن المناخ، التي عقدت في 21 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تحيط علماً بمؤتمر القمة الدولي للتكيف مع المناخ الذي عقد افتراضياً يومي 25 و 26 كانون الثاني/يناير 2021، واستضافته هولندا،

وإذ تلاحظ عقد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 6 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وإذ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، المقرر عقده في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، وإذ تلاحظ أن هذا المؤتمر يمكن أن يشكل مساهمة في استعراض منتصف المدة لإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد أوجه التآزر بين تنفيذ إطار سنديا وخطة عام 2030 واتفاق باريس،

وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار احترار عالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات ذات الصلة للانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة، الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية، في سياق تعزيز التصدي العالمي لخطر تغير المناخ والتنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، والاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة عن تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفقات غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية الأرضية، المعنون الأراضي وتغير المناخ،

(12) القرار 4/74، المرفق.

(13) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(14) اعتمد بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21.

والاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة المعنون المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير، والاستنتاجات الواردة في مساهمة الأفرقة العاملة الأول والثاني والثالث في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى معالجة التدهور العالمي غير المسبوق في التنوع البيولوجي، وإذ تشير بقلق إلى استنتاجات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي المعقود في 30 أيلول/سبتمبر 2020، والجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي استضافته الصين في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وإذ تتطلع إلى الجزء الثاني المقرر عقده في كندا في الفترة من 7 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2022، والذي سيعتمد إطاراً عالمياً للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإذ تسلّم بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرضة للكوارث، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة، تشمل إتاحة الفرصة لها للحصول على التمويل المتعلق بالمناخ ومخاطر الكوارث، بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز إلى حد بعيد قدرتها على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها، وإذ تسلّم أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأروبيانية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

وإذ تشير إلى اعتماد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً⁽¹⁵⁾ في 17 آذار/مارس 2022، وإذ تسلّم بأن تنفيذ برنامج العمل، على أساس الاسترشاد بمبدأي بناء القدرة على الصمود والحد من المخاطر، يمكن أن يدعم إدماج عنصر الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة واستراتيجيات الحماية الاجتماعية والدعم الدولي المقدم إلى أقل البلدان نمواً، وإذ تتطلع إلى الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في قطر في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023، لرفع مستوى الطموح وتسريع وتيرة العمل من أجل الحد من مخاطر الكوارث في أقل البلدان نمواً،

وإذ تتطلع إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية لرفع مستوى الطموح وتسريع وتيرة العمل من أجل الحد من مخاطر الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد إدراكها أن كرامة الإنسان أمرٌ أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي للوصول أولاً إلى من هم أكثر تأخرًا عن الركب،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 204/76⁽¹⁶⁾؛

(15) القرار 258/76، المرفق.

(16) A/77/293.

- 2 - **تحث** على التنفيذ الفعال لإعلان سندي وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛
- 3 - **تكرر تأكيد دعوتها** إلى منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومالية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛
- 4 - **تؤكد** ضرورة معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للكوارث الناجمة عن الأخطار التي يسببها البشر أو الأخطار الطبيعية التي يسببها أو يُفاقمها تغير المناخ، وتشدد على الحاجة الملحة لتعزيز القدرة على التكيف، وتقوية القدرة على الصمود والحد من الهشاشة في وجه تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى، وتحث الدول الأعضاء على مواصلة الانخراط في عمليات التخطيط للتكيف وتعزيز التعاون في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛
- 5 - **تشير** إلى إنشاء الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، وشراكة الإجراءات المبكرة الواعية بالمخاطر، والمبادرة المتعلقة بالمخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر؛
- 6 - **تسلم** بأن استخدام الدين العام والاقتراض الخارجي المتجدد من أجل استيعاب أثر كارثة ما يمكن أن يؤدي في بعض الحالات إلى زيادة عبء خدمة الدين بالنسبة للبلدان النامية والحد من نموها وقدرتها على الاستثمار في بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، وتقر بأن كل كارثة جديدة تستتبع احتمال تزايد أوجه الهشاشة المالية وتدهور قدرات الاستجابة المحلية؛
- 7 - **تهيب** بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية التي اعتمدت في إطار سندي؛
- 8 - **تسلم** بالتقدم المحرز في بلوغ الغاية (هـ) من إطار سندي، وبأن وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والسياسات والبرامج والاستثمارات الواعية بالمخاطر والاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة؛
- 9 - **تعيد تأكيد** أهمية وضع استراتيجيات شاملة لأخطار متعددة على الصعد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بما يتماشى مع إطار سندي، ترمي إلى درء الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضارة لظاهرة النينيو - التذبذب الجنوبي، والتخفيف منها وإصلاح أضرارها، مع التسليم في الوقت نفسه بالمبادرات الوطنية الجارية التي اتخذتها البلدان المتضررة لتعزيز قدراتها؛
- 10 - **تشدد** على أنه من الأهمية البالغة خلال السنوات التي تخلص منها ظاهرة النينيو - التذبذب الجنوبي التأهب لمواجهة الظاهرة المقبلة منهما وبناء القدرة على الصمود أمامها والحد من مخاطرها، بسبل تشمل وضع خطط متكاملة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني والدعم في مجال بناء القدرات للبلدان المتضررة من ظاهرة النينيو - التذبذب الجنوبي، مع إعطاء الأولوية للبلدان النامية فيما يرصد من موارد؛
- 11 - **تحث** المجتمع الدولي على التعجيل بإحراز تقدم وتخصيص الموارد اللازمة لدعم وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تكون تشاركية وجامعة وشاملة لأخطار متعددة

وذا ن نطاق موسع يتجاوز التأهب والاستجابة ليشمل التركيز على الحد من المخاطر والوقاية منها، تمسياً مع إطار سندي، مع التركيز بشكل خاص على الاستراتيجيات والبرامج المحلية، وتحت أيضاً على تعزيز الاتساق والتكامل مع استراتيجيات التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك خطط التكيف الوطنية والخطط الخاصة بكل قطاع على حدة، وعلى تضمين استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث هدف الإعداد لإعادة البناء على نحو أفضل من خلال التعافي المستدام والقادر على الصمود والشامل للجميع، وعلى القيام حسب الاقتضاء بإدماج الاعتبارات المتعلقة بخطر التشرد بسبب الكوارث، وفقاً للظروف الوطنية، مع الاستفادة من الإرشادات العملية لدعم بلوغ الغاية (هـ)، وتشير في هذا الصدد إلى المبادئ التوجيهية الطوعية ذات الصلة المعنونة "ترجمة الأقوال إلى أفعال"؛

12 - **تشجيع** الدول الأعضاء على تحسين إدارة مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي عن طريق تنفيذ النهج الشامل لجميع مكونات الحكومة وجميع مكونات المجتمع من خلال إنشاء أو تعزيز برامج العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث أو آليات مماثلة، للتنسيق المتعدد القطاعات وقيما بين المؤسسات، مع تحديد أدوار ومسؤوليات الحد من مخاطر الكوارث بوضوح في مختلف الوزارات والمؤسسات وعلى الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، وعن طريق توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث ليتجاوز السلطات الوطنية لإدارة الكوارث والحماية المدنية، أو ما يعادلها من الهيئات، ويشمل جميع فروع الحكومة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، حسب الاقتضاء، وترحب بمبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030" لدعم القدرات المحلية على إدارة مخاطر الكوارث؛

13 - **تعرب** عن قلقها لأن البلدان المتضررة من الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ الطويلة الأمد هي من بين البلدان الأشد تعرضاً لآثار الكوارث والأكثر تأخراً في تنفيذ إطار سندي، وتسلم بأن تنفيذ إطار سندي يمكن أن يعالج أسباب الهشاشة والقابلية للتضرر، من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من الآثار والاحتياجات الإنسانية، وتسلم في هذا الصدد بالحاجة إلى إجراء تقييم متعدد الأبعاد وشامل للمخاطر وتعزيز الاتساق بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، الأمر الذي يمكن أن يسهم في تعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ، من أجل اتباع نهج فعال وذو أهداف أدق للوقاية وبناء القدرة على الصمود؛

14 - **تؤكد من جديد** قرارها بأن تجري في عام 2023 استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سندي لتقييم التقدم المحرز في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات وتسريع المسار نحو تحقيق هدف إطار سندي وغاياته العالمية السبع بحلول عام 2030، وتؤكد من جديد أيضاً قرارها عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة في نيويورك في 18 و 19 أيار/مايو 2023 على أعلى مستوى ممكن، وأن يتألف من جزء افتتاحي وجزء عام وحلقات نقاش تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين وجزء ختامي، وقرارها أن يعتمد الاجتماع الرفيع المستوى إعلاناً سياسياً مقتضياً عملي المنحى لتجديد الالتزام وتسريع تنفيذ إطار سندي، يُتفق عليه مسبقاً بتوافق الآراء عن طريق مفاوضات حكومية دولية يقودها ميسران اثنان يعينهما رئيس الجمعية العامة ويكون أحدهما من بلد من البلدان المتقدمة النمو والآخر من أحد البلدان النامية، ويُعرض من قبل رئيس الجمعية العامة على الجمعية لأجل اعتماده، وتطلب إلى رئيس الجمعية أن يقوم، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بوضع الصيغة النهائية للعملية التحضيرية والترتيبات التنظيمية المتعلقة بالاجتماع، على أن يجري تحمل أي تكاليف إضافية عن طريق التبرعات، وتدعو الدول إلى تقييم التقدم المحرز والثغرات والتحديات في تنفيذ إطار سندي على

الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي وإطلاع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على النتائج والممارسات الجيدة والتوصيات التي ستدرج في تقرير عن استعراض منتصف المدة يأخذ بالاعتبار أيضا عملية التقييم والاستعراضات المواضيعية والنتائج التي تتوصل إليها المحافل العالمية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والتي سيسترشد بها في عملية استعراض منتصف المدة؛

15 - **تسلم** بأهمية رصد إطار سندياي، وتشجع الدول على استعمال المرصد الإلكتروني للإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ غايات إطار سندياي العالمية، بالإشارة إلى تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث⁽¹⁷⁾، وتشجع أيضا الدول، لدى تنفيذها إطار سندياي، على القيام بصورة منهجية بتقييم الخسائر الناجمة عن الكوارث وتسجيلها وإتاحتها وتفسيرها علنا، وفهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية للكوارث وآثارها على التراث الثقافي، حسب الاقتضاء، في سياق معلومات عن التعرض للأخطار والقابلية للتضرر تخص كل حدث على حدة، وتعزيز وضع ونشر منهجيات وأدوات قائمة على العلم لتسجيل الخسائر الناجمة عن الكوارث والإبلاغ عنها وإعداد ونشر بيانات وإحصاءات مصنفة ذات صلة، فضلا عن تعزيز نظم نمذجة مخاطر الكوارث وتقييم تلك المخاطر ومسحها ورصدها والإنذار المبكر بالأخطار المتعددة المتعلقة بالكوارث، وتشجع كذلك في هذا الصدد الجهود الرامية إلى إنشاء أو تعزيز نظم جمع البيانات ودعم قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على إدماج البيانات المستمدة من مرصد إطار سندياي في الإحصاءات الوطنية الرسمية لتعزيز استخدامها في عمليات صنع القرار والاستثمارات وإضفاء طابع مؤسسي على ذلك الاستخدام في مختلف القطاعات وجميع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، وإعطاء الأولوية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث، وإنشاء قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث وتعزيز القائم منها، ووضع خطوط أساس بشأن الخسائر الحالية، والعمل على جمع معلومات عن الخسائر التي نجمت عن الكوارث في الماضي تعود، على الأقل، إلى عام 2005، إن أمكن؛

16 - **تحث** الدول على إجراء تقييمات لمخاطر الكوارث تشمل الجميع وتغطي أخطارا متعددة وتأخذ توقعات تغير المناخ في الحسبان لدعم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث القائمة على الأدلة وتوجيه استثمارات القطاعين الخاص والعام الواعية بالمخاطر، بما يشمل وضع استراتيجيات شاملة لتمويل الحد من مخاطر الكوارث، لدعم الإجراءات المبكرة والإنعاش؛

17 - **تشجع** الدول على تعزيز التنسيق الشامل للجميع فيما بين المؤسسات بشأن بيانات مخاطر الكوارث وتحليلها المتكامل، والاستثمار في التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية وفق شروط متفق عليها بين الطرفين من أجل تطوير العلم والتكنولوجيا وفي تعزيز القدرات على تقييم المخاطر المتعدد الأبعاد والشامل لأخطار متعددة، وتحليل المخاطر، والرؤية الاستراتيجية، والاستفادة من بيانات القطاع الخاص عن المخاطر ومن قدرته على نمذجة المخاطر، بما يشمل استحداث أدوات للتقييمات الشاملة لأخطار متعددة، وتحيط علما، في هذا الصدد، بالعمل الجاري بشأن الإطار العالمي لتقييم المخاطر ومستودع تبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر؛

18 - **تسلم** بما للنظم الإيكولوجية السليمة من مساهمة هامة في الحد من أخطار الكوارث وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتشجع جميع الدول وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة

المعنية الأخرى على تعزيز الأخذ بحلول نابغة من الطبيعة ونُهج قائمة على النظم الإيكولوجية، وغيرها من نهج الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات وفي جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وتكرر تأكيد أهمية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام فضلا عن توفير استثمارات طويلة الأجل وميسورة التكلفة في هذه النُهج للحد من آثار الكوارث وتكاليفها؛

19 - تؤكد ضرورة التشجيع على فهم أسباب الكوارث وإدراكها بصورة أفضل وضرورة بناء وتعزيز قدرات التكيف معها، ولا سيما في البلدان النامية، عن طريق جملة أمور منها تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا، على النحو المتفق عليه، وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة وتعزيز الترتيبات المؤسسية وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية وتوليها زمام الأمور عن طريق اتباع نهج مجتمعية في إدارة مخاطر الكوارث؛

20 - **تعترف** بأهمية الجهود المجتمعية للحد من مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على الصمود في مواجهتها وتؤيد الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التخطيط المجتمعي للتعافي وإعادة الإعمار الذي يجري قبل الكوارث؛

21 - **تعترف أيضا** بأن الماء عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الكوارث المتصلة بالمياه والأخطار المتعددة الأبعاد تهدد سلامة الأرواح البشرية وسبل العيش والزراعة والبنى التحتية للخدمات الأساسية وتلحق أضرارا وخسائر اقتصادية واجتماعية ضخمة، وأن الوعي بمخاطر الكوارث في الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية ضروري لنجاح تدابير التأهب للكوارث والحد من مخاطرها والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو جميع البلدان، في هذا الصدد، إلى إدماج مسائل إدارة الأراضي والمياه، لأغراض منها التصدي للفيضانات والجفاف، ضمن عمليات التخطيط والإدارة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتكرر التأكيد على أن تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمياه من شأنه أن يسهم في التنفيذ الناجح لإطار سندي؛

22 - **تحث** الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المعنية على اتخاذ مزيد من الخطوات لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية للسكان المتضررين، وإعطاء الأولوية لاستخدام الأدوات التي تعزز القدرة على الصمود في وجه الأزمات الحالية والصدمات المستقبلية، وإدماج منظور الحد من مخاطر الكوارث الذي يستهدف تحسين الأمن الغذائي والتغذية؛

23 - **تسلم** بأن إطار سندي، بما فيه بنده الأساسي الذي ينص على "إعادة البناء على نحو أفضل"، يوفر إرشادات تتصل بالتعافي المستدام من كوفيد-19 وتحديد ومعالجة العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث على نحو بنوي، وبأن الأخطار البيولوجية تتطلب تعزيز التنسيق الممنهج والاتساق والتكامل المنهجين بين النظم المعنية بمواجهة مخاطر الكوارث والنظم المعنية بإدارة المخاطر الصحية في مجالات تقييم المخاطر والمراقبة والإنذار المبكر، وبأنّ البنى التحتية الصحية القادرة على الصمود والنظم الصحية المعززة القادرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)⁽¹⁸⁾، وكذلك على تطوير مجمل قدرات النظم الصحية، بوسائل منها تطبيق مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سندي وغيره من المبادرات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، هي من الأمور التي تحدّ من مخاطر الكوارث عموما وتبني القدرة على الصمود في مواجهتها، وتسلم أيضا في الوقت نفسه بقيمة النهج المتكاملة، بما في ذلك نهج الصحة

(18) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 58-3، المرفق.

الواحدة والنهج الكلية الأخرى التي تعزز التعاون بين قطاعات صحة الإنسان وصحة الحيوان وصحة النبات، فضلا عن القطاع البيئي والقطاعات الأخرى ذات الصلة؛

24 - **تسلم أيضا** بأن الحد من مخاطر الكوارث يستلزم اتباع نهج بنوي ومتعدد الأخطار واتخاذ القرارات بطريقة واعية بالمخاطر وشاملة للجميع تستند إلى التبادل والنشر العلنيين للبيانات المصنفة حسب معايير معينة منها الدخل ونوع الجنس والسن والإعاقة، والتحليلات مع فهم كاف للكيفية التي يتعين تفسير المعلومات واستخدامها بها، وكذلك إلى معلومات عن المخاطر يمكن الوصول إليها بسهولة، وتكون محدّثة وسهلة الفهم وقابلة للتشغيل المتبادل وقائمة على العلوم وغير حساسة، وتوفّر لطائفة عريضة من المستخدمين ومتخذي القرارات وتكمل بالمعارف التقليدية، وتشجّع الدول في هذا الصدد على البدء، أو حسب الاقتضاء، على مواصلة تعزيز جمع وتحليل البيانات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث وغيرها من الغايات ذات الصلة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، تكون مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، وعلى تعزيز مشاركة الجميع في التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق ببيانات مخاطر الكوارث وتحليلها المتكامل، وتدعو الدول الأعضاء إلى تعبئة المكاتب الإحصائية ومكاتب التخطيط الوطنية وغيرها من السلطات المختصة وتعزيز قدرتها على الأخذ بنهج بنوي في جمع بيانات مخاطر الكوارث وتحليلها وإثبات صحتها لإضفاء الطابع المؤسسي على استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات والاستثمارات في مختلف القطاعات؛

25 - **تسلم كذلك** بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في 2 تموز/يوليه 2018، للإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث⁽¹⁹⁾، باعتباره دليلا تسترشد به الدول الأعضاء لضمان توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات نوعية جيدة وإمكانية الوصول إليها في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وباعتباره يشكل مساهمة في تنفيذ إطار سندي، وتشجع على تطبيق التكنولوجيات الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية المكانية كمدخل فعال من حيث التكلفة في عمليات تقييم مخاطر الكوارث؛

26 - **تشدد** على أهمية اتباع نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس للحد من مخاطر الكوارث وانتهاج أسلوب التعامل مع المخاطر بصورة بنوية في الحد من مخاطرها بما يعكس خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتسلم بأن الوقاية من الكوارث والتأهب لها واتخاذ إجراءات مبكرة واستباقية حيالها وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها تكون في معظم الحالات أكثر فعالية من حيث التكلفة بكثير من تدابير الاستجابة للطوارئ، وتؤكد أهمية التشجيع على مواصلة تطوير آليات فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على المستويين الوطني والإقليمي والاستثمار فيها، حسب الاقتضاء، وتيسير تداول المعلومات وتبادلها بين جميع البلدان، وترحب بدعوة الأمين العام إلى وضع خطة عمل للأمم المتحدة لضمان حماية كل شخص على وجه الأرض بواسطة نظم الإنذار المبكر في غضون خمس سنوات بوصفها وسيلة للتجديد بتحقيق الغاية (ز) من إطار سندي، وتسلم بأهمية مبادرة المخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر (CREWS) في تحقيق هذا الهدف، وتحيط علما مع التقدير بالاستنتاجات التي توصل إليها التقرير المتعلق بالوضع العالمي لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة: الغاية (ز)، وتهيب بجميع الكيانات المعنية في

(19) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 14/2018، المرفق.

منظومة الأمم المتحدة أن تكفل اتباع نهج منسق ومتكامل في تنفيذ خطة عمل الإنذار المبكر المقدمة إلى المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

27 - **تشجيع** الدول على استعمال المرصد الإلكتروني للإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمخاطر الكوارث، وذلك بغية توفير جملة أمور من بينها لمحة عامة شاملة عن التقدم المحرز تنير السبيل أمام مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، وتشير إلى العمل الجاري في سبيل وضع استراتيجيات وطنية متكاملة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن تحقيق غايات إطار سندي، وتشير كذلك إلى العمل الجاري حالياً في إطار اتفاق باريس⁽²⁰⁾ بشأن الهدف العالمي المتعلق بالتكيف؛

28 - **تشجيع** البلدان على تطبيق نهج شامل في إدارة مخاطر الكوارث والمخاطر المناخية وعلى إرساء أو تعزيز الاتساق في السياسات والبرامج والتمويل بين الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن الخطط التي تخص كل قطاع على حدة، حسب الاقتضاء، وتطبيق إطار سندي من أجل التنفيذ الفعال لجميع المقررات ذات الصلة لمؤتمر الأطراف المتخذة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس⁽²¹⁾؛

29 - **تؤكد من جديد** أن وضع مؤشرات موحدة ومجموعات بيانات مشتركة لقياس الغايات العالمية لإطار سندي والغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث ضمن أهداف التنمية المستدامة 1 و 11 و 13، ورصد تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)⁽²²⁾ يسهمان على نحو هام في ضمان التماسك والجدوى والاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير، وتدعو إلى الترابط بين الغايات العالمية لإطار سندي ورصد برنامج عمل الدوحة، وتسلم في هذا الصدد بأهمية إعطاء الأولوية لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة؛

30 - **تشجيع** الدول على أن تولي، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²³⁾، الاهتمام الواجب لمسألة الحد من مخاطر الكوارث، المشار إليها في عدد من أهداف وغايات الخطة، بما في ذلك في استعراضاتها الوطنية الطوعية، وذلك عبر سبل منها إشراك جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سندي من وقت مبكر في عمليات الاستعراض الوطني، حسب الاقتضاء، وتشدد على أهمية تناول هذه المسألة في مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في جميع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار ذلك، ضمن جملة أمور، مساهمة في استعراض منتصف المدة لإطار سندي في عام 2023؛

31 - **تكرر تأكيد** تشجيعها القوي للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽²⁴⁾ واتفاق باريس

(20) اعتمد بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(21) اعتمد بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(22) القرار 15/69، المرفق.

(23) القرار 1/70.

(24) القرار 313/69، المرفق.

المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سندياي، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي⁽²⁵⁾، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا⁽²⁶⁾، والخطة الحضرية الجديدة، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على الصمود، وتحويل أطر السياسات العالمية المتكاملة، حسب الاقتضاء، إلى قوانين أو سياسات أو أنظمة وطنية مع تحديد الأدوار والمسؤوليات في القطاعين العام والخاص، وكذلك إلى برامج متكاملة متعددة القطاعات على المستويين الوطني والمحلي، والحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات، ومواجهة التحدي العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

32 - **تسلم** بأهمية عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومساهمتها في النهوض بالتعاون في مجال الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الإقليمي، وتشجع على زيادة التفاعل والشراكة بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للتعبير بتنفيذ إطار سندياي، وتشجع أيضا مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في استعراض منتصف المدة لإطار سندياي؛

33 - **تشجع** البلدان، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه إدارة مخاطر الكوارث بطريقة منسقة وتشاركية وشاملة للجميع عبر مختلف القطاعات في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق جملة أهداف من بينها تعزيز الوقاية من الكوارث والتأهب لها من أجل تحقيق الفعالية في الاستجابة وجهود التعافي وإعادة التأهيل والتعمير، بطرق منها تمويل جهود الحد من مخاطر الكوارث ومواجهتها؛

34 - **تحث** على مواصلة إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سندياي كجزء من عمليات المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ومرصد إطار سندياي؛

35 - **تؤكد من جديد** أن التعاون الدولي للحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر وأنه عنصر حيوي لدعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الدول على تعزيز تبادل المعلومات وتقاسمها على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب الذي يكمله التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإنشاء مراكز لإدارة المخاطر وإقامة شبكات تربط بينها، وتعزيز التعاون البحثي العلمي والتكنولوجي ذي الأهمية الحيوية في مجال الحد من الكوارث وتحسين آليات التنسيق الدولية للاستجابة للكوارث الواسعة النطاق؛

36 - **تسلم** بأن إقامة الشراكات الفعالة والمجدية على المستويين العالمي والإقليمي ومواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، أمران لا غنى عنهما لإدارة مخاطر الكوارث بصورة فعالة ولقدرة البلدان النامية، بما فيها البلدان

(25) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619

(26) المرجع نفسه، المجلد 1954، الرقم 33480.

الأشد تعرضاً للكوارث، على تحقيق الفعالية في تعزيز وتنفيذ السياسات والتدابير الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، مع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية لكل منها؛

37 - **تعزيز تأكيد** ضرورة تعزيز وسائل التنفيذ وتعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، بما يشمل تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي، على توفير وسائل التنفيذ وتكثيف الجهود المحلية بما يتفق مع أولوياتها الوطنية؛

38 - **تشجيع** على دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، ضمن برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتمويل البنى التحتية، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب الذي يكمله التعاون بين بلدان الجنوب وكذلك التعاون الثلاثي، داخل جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وتدعو إلى التعاون الدولي المتماشي مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والأكثر وعياً بالمخاطر وإلى المواءمة بين سياسات التعاون الإنمائي الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث؛

39 - **تسليم** بأن تمويل الحد من مخاطر الكوارث يتطلب المزيد من الاهتمام، وتشجع في هذا الصدد على زيادة الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك البنى التحتية القادرة على الصمود، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة وكياناتها، كل ضمن نطاق ولايته، أن تقوم، بالشراكة مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية وسائر المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، بتقديم الدعم إلى البلدان النامية في وضع استراتيجيات تمويل شاملة للحد من مخاطر الكوارث دعماً للاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، وتحفيز الاستثمارات في القدرة على الصمود والوقاية وإعادة التأهيل، وباستكشاف سبل إنشاء آليات تمويل مصممة خصيصاً للحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل نهج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث؛

40 - **تشجيع** الدول على تخصيص مزيد من الموارد المحلية للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الميزنة والتخطيط المالي على نطاق جميع القطاعات ذات الصلة، وضمان أن تكون أطر التمويل وخطط البنى التحتية الوطنية واعية بالمخاطر، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

41 - **تسليم** بأن الخسائر الاقتصادية ما فتئت تزداد من جراء ارتفاع عدد الأصول المعرضة للأخطار وقيمتها، وتشجع البلدان على أن تجري تقييماً لمخاطر الكوارث على البنى التحتية الحيوية القائمة، وتضمن أن تكون خطط البنى التحتية متوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتقييمات المخاطر، وتدعم نشر تقييمات مخاطر الكوارث لعموم الجمهور، وتجعل تقييمات مخاطر الكوارث التي تشمل أخطاراً متعددة شرطاً لا محيد عنه في الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية والإسكان والعقارات في جميع القطاعات، وتجري تجارب منتظمة لاختبار قدرة البنى التحتية الحالية على تحمل الإجهاد، وتعزز الأطر التنظيمية لتخطيط استخدام الأراضي وقوانين البناء، حسب الاقتضاء، وصولاً إلى الغاية (د) من إطار سندي، وتشجع أيضاً، في هذا الصدد، البلدان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ذات الصلة على إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث ضمن استثماراتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

42 - **تشجع** جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز قدرة المؤسسات التجارية على الصمود، هي والمجتمعات التي تعمل بداخلها، وذلك من خلال إدماج مخاطر الكوارث ضمن ممارساتها الإدارية، وعلى تيسير الاستثمارات الخاصة في الحد من مخاطر الكوارث، وعلى تشجيع الاستثمارات الخاصة الواعية بالمخاطر، وعلى الكشف عن مخاطر الكوارث في العمليات التجارية وقيم الأصول، وتشجع أيضاً على إشراك وكالات التصنيف الائتماني وقطاع التأمين وقطاع الخدمات المالية في الحد من مخاطر الكوارث، وعلى دعم البلدان في وضع أدوات ومبادئ توجيهية مبتكرة لإزالة مخاطر الاستثمار، وعلى تعزيز التمويل المتاح للحد من مخاطر الكوارث؛

43 - **تؤكد من جديد** أن الاستثمار في المهارات والنظم والمعارف الوطنية والمحلية لبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والتأهب لها سيساهم في حفظ الأرواح، والحدّ من خطر التشرّد في سياق الكوارث، والنهوض بقدرة نظم الإنتاج الغذائي على التكيف وتعزيز الأمن الغذائي، وخفض التكاليف، والمحافظة على مكاسب التنمية، وتشجع في هذا الصدد على إيجاد سبل مبتكرة، مثل نهج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث، من أجل زيادة توافر الموارد للدول الأعضاء، وذلك قبل أن تكون هناك توقعات موثوقة بوقوع الكوارث؛

44 - **تشير** إلى أن مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي يولي الاعتبار لآثار الكوارث، وتسلم بأهمية مخاطر الكوارث وأثر الكوارث في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتشجع على إدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي هي في طور الخروج من تلك الفئة، من أجل تعزيز استدامة التقدم الإنمائي، بما في ذلك تقييم آثار العواقب المحتملة للخروج من تلك الفئة ومواجه مواطن الضعف، وتشجع أيضاً الشركاء الإنمائيين والتجاربيين للبلدان التي هي في طور الخروج من تلك الفئة والبلدان التي خرجت منها حديثاً على دعم تلك البلدان في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها؛

45 - **تسلم** بأهمية إعطاء الأولوية لتطوير بناء القدرات ووضع السياسات والاستراتيجيات والخطط فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وفقاً للممارسات والتشريعات الوطنية؛

46 - **تسلم أيضاً** بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسلم بأن الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيسية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية ومنظماتها والمننديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سندي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسسات والوكالات والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، تؤدي دوراً هاماً كأطراف مساعدة في مساعدة الدول، وفقاً للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، على تنفيذ إطار سندي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وبأنّ الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لحشد شراكات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

47 - **تشجع** الحكومات على تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والدور القيادي للمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الذين يواجهون أوضاعاً هشة في تصميم سياسات وخطط وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة لمسائل الإعاقة للحد من مخاطر الكوارث وفي إدارتها وتوفير الموارد اللازمة لها وتنفيذها، وتسلم في هذا الصدد بأن النساء والفتيات يتعرّضن على نحو غير متناسب للخطر، ولتزايد فقدان سبل العيش، وحتى للخسائر في الأرواح أثناء الكوارث وفي أعقابها، وبأن الكوارث وما تتسبب به من تعطل في الشبكات ونظم الدعم المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تؤثر بشكل غير متناسب في الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم؛

48 - **تؤكد** أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظورات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وسائر الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة في إدارة مخاطر الكوارث وإشراك الأطفال والشباب، بمن فيهم الاختصاصيون الشباب، والاستفادة على النحو الملائم من قدراتهم، بوصفهم مساهمين في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والحد من أوجه الضعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلاً عن دور الشباب والمتطوعين والمهاجرين والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية ودوائر الأعمال والرابطات المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائل الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقاً لإطار سندي؛

49 - **تعترف** بالعمل المستمر لكيانات منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لولاية كل منها، في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال القيام، حسب الاقتضاء، بإدراج الحد من مخاطر الكوارث في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وجعله جزءاً من التحليل المتعدد الأبعاد في التقييم القطري المشترك، وتطلب إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مواصلة إدماج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سندي في عملها ومواءمة عملها مع خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر، مسترشدة في ذلك بفريق كبار الإداريين المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود الذي أنشأته الممثلة الخاصة للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وتحث الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على القيام بذلك، وترحب بإنشاء مركز التميز للقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث؛

50 - **تعترف أيضاً** بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبزيادة الكبيرة في طلب خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سندي، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على النظر في تقديم أو زيادة التبرعات لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛

51 - **تسلم** باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة القائمة والجديدة على أن توفر التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث وأن تزيد من المساهمات المالية المقدمة له حيثما أمكن، دعماً لتنفيذ إطار سندي، بما في ذلك من خلال المساهمات غير المخصصة، والمتعددة السنوات إذا أمكن؛

52 - **تؤكد من جديد** أهمية المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث بوصفها محافل لتقييم ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندياي وتعزيز التماسك بين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، بما في ذلك التمويل، وتسلم بنتائجها بوصفها مساهمات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

53 - **تعرب عن تقديرها** لحكومة إندونيسيا لاستضافة الدورة السابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في بالي في الفترة من 23 إلى 28 أيار/مايو 2022، وتعرب أيضا عن تقديرها لاستضافة حكومات البرتغال وجامايكا وكينيا والمغرب في عام 2021، وحكومة أستراليا في عام 2022، وحكومة أوروغواي في عام 2023، للمنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، وهي مناسبات نظمت بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع على مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة والقطاعات والوزارات على أرفع مستوى ممكن؛

54 - **تسلم** بأهمية المناقشات التي جرت في الدورة السابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في بالي، إندونيسيا، وفي المنتديات الإقليمية الأخرى للحد من مخاطر الكوارث في تعزيز الالتزام بتحقيق غايات إطار سندياي وبوصف ذلك مساهمة قيمة في استعراض منتصف المدة؛

55 - **تؤكد** أهمية تشجيع إدماج التثقيف بأخطار الكوارث، بما في ذلك الوقاية من الكوارث والتخفيف منها والتأهب لها والتمويل المتعلق بها والتصدي لها والتعافي منها والتعمير وإعادة التأهيل بعدها، في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك في مناهج التربية الوطنية على جميع المراحل التعليمية، وفي التعليم والتدريب المهنيين، وأهمية إنكاء الوعي ونشر ثقافة الوقاية من الكوارث والقدرة على الصمود والمواطنة المسؤولة لتعزيز مشاركة المجتمع بأسره في الحد من مخاطر الكوارث، وتشدد على الحاجة إلى أن تكون البنى التحتية التعليمية الجديدة والقائمة والمرافق المدرسية وممارسات التدريس والتعلم واعية بالمخاطر وقادرة على الصمود ومتاحة للجميع بشكل كامل، الأمر الذي يتطلب توجيه الموارد المالية وغيرها من الموارد نحو تعزيز هذه الجهود؛

56 - **تسلم** بالحاجة إلى تعزيز المعارف والحكمة التقليدية والمحلية ومعارف وحكمة الشعوب الأصلية التي تم تجربتها وتحسينها على مر الأجيال في جميع أنحاء العالم، وذلك لزيادة تعزيز الممارسات والدراية العلمية وزيادة جهود التوعية والتثقيف بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛

57 - **ترحب** بالاحتفال السنوي باليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث في 13 تشرين الأول/أكتوبر واليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر ويوم المياه العالمي في 22 آذار/مارس واليوم العالمي للأرصاء الجوية في 23 آذار/مارس، وتشجع جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة المعنية على الاحتفال بهذين اليومين من أجل مواصلة توعية الجمهور بمسألة الحد من مخاطر الكوارث؛

58 - **تؤكد من جديد** الالتزام المكرس في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب وبتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والبلدان الأشد ضعفاً، وللوصول أولاً إلى من هم أكثر تأخراً عن الركب؛

59 - **تقرر** بأن نتائج استعراض منتصف المدة لإطار سندي والإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة سيشكلان إسهاما في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والتقييم العالمي لاتفاق باريس في عام 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024، وفي استعراضات مسار ساموا وبرنامج عمل فيينا والأطر اللاحقة لهما وتنفيذ برنامج عمل الدوحة، وذلك من أجل اتباع نهج واع بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة والعمل المناخي في جميع القطاعات وفي جميع البلدان؛

60 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن الإجراءات العالمية الفعالة المتخذة لمعالجة آثار ظاهرة النينو وعن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لضمان حماية كل شخص على وجه الأرض بواسطة نظم الإنذار المبكر في غضون خمس سنوات، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".